مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الرابع والستون (يونيو ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الرابع والستون - يونيو ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
أ/ عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
أ/ نهال نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
أ/ راندا نوار وحدة النشر
أ/ زينب أحمد وحدة النشر
أ/ شيماء بكر وحدة النشر

المحرر الفني
أ/ ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
أ/ هند علي حسن وحدة الدعم الفني
أ/ رانيا محمد صلاح وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com
• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٤

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١- صـلاح الـدين الأيـوبي فـي كتابـات المؤرخـات المصـريات (١١٣٨-١١٩٣م) نمـاذج مختـارة	١ – ٢٨
أ. د. محمد مؤنس عوض	
٢- الحملـة المشـتركة (البريطانيـة العثمانيـة) ونهايـة الفرنسـيين في مصر	٢٩ – ٦٤
الباحثة/ انتظار هادي جاسم & أ.د. قبس ناطق محمد	
٣- الاعتمادية الأمنية المتبادلة في رابطة جنوب شرق آسيا	٦٥ – ٩٠
أ.م.د.سمير جسام راضي & الباحثة/ زمن ماجد عودة	
٤- موقف الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية من التطرف والإرهاب دراسة في خطابه إلى العالم (١٩٩٩-٢٠٢٠)	٩١ – ١٢٨
د. بسّام عبدالسلام البطوش	
٥- الأطر التشكيلية في سورة الكهف «دراسة تحليلية»	١٢٩ – ١٥٠
أ.م.د. انتهاء عباس عليوي	
٦- التجديد والإصلاح الديني عند الإمام الخميني (قدس سره) ...	١٥١ – ١٧٤
أ.م.د. خليل عبد حسن	
٧- المعتزلـــة.. نشأتها - أسماؤها- أصولها الخمسة	١٧٥ - ٢١٠
الباحث/ حافظ جبار مجيد & أ.د. فيصل غازي مجهول	
٨- القاضي سعيد القُمّي «حياته- مؤلفاته- منابع ثقافته»	٢١١ – ٢٦٦
الباحث/ عمار سمور عجمي	

تابع محتويات العدد ٦٤

عنــوان البحـــث **الصفحـــة**

٩- الجذب والمثير البصري في عروض مسرح الطفل ..... **٢٦٧ - ٢٩٠**
أ.م. ميادة مجيد أمين الباجلان

١٠- القصدية وفعلها في تصميم المنتج الصناعي ..... **٢٩١ - ٣١٠**
أ.م.د. ضفاف غازي العبادي

11- Symbolik der Farbphraseologismen im Deutschen und Arabischen «kontrastive Studie» ..... **1 - 30**
رمزية مصطلحات اللون باللغتين الألمانية والعربية «دراسة مقارنة»
Abdullnassir N. Toumah & Mazin Jumaa Atiyah

الاعتمادية الأمنية المتبادلة
في رابطة جنوب شرق آسيا

Interdependence of security in Association Southeast Asian

أ.م.د. سمير جسام راضي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

الباحثة/ زمن ماجد عودة

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

أدركت رابطة جنوب شرق آسيا منذ بداية تأسيسها إلى ضرورة العمل على تحقيق أمنها الإقليمي؛ إذ إنها كانت في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الحماية والأمن لها، لكن بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات قامت بتخفيض وجودها العسكري. هنا بدأت تنظر دول الرابطة للحماية الأمريكية على أنها مؤقتة، وأن عليها أن تعتمد على نفسها لتحقيق الأمن الإقليمي، الأمر الذي دفع دول الرابطة للقيام بمبادرات عديدة، وزيادة التفاعلات في الجوانب الأمنية لتعزيز الاعتماد الأمني المتبادل فيما بينهم، ومن ثم لتحقيق الأمن الإقليمي.

merci-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

I realized that the Association of Southeast Asian Nations since the beginning of its foundation the need to work towards regional security, as they were in the 1960s and 1970s decades of the twentieth century rely heavily on the United States to provide protection and security for them, but after the United States at the end of 1980s reduced military presence. Here I started looking at the Commonwealth to protect America as temporary, and must depend on itself to achieve regional security, prompting the Commonwealth to several initiatives, and increase interactions at security aspects to enhance mutual security dependence among themselves, and then to achieve security. Regional levels.

mercj-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

تعد رابطة جنوب شرق آسيا واحدة من أهم المنظمات الإقليمية الأكثر نجاحًا في العالم النامي. تعود فكرة إنشائها إلى رئيس الوزراء الماليزي الأسبق تانكو عبد الرحمن في عام ١٩٥٨؛ إذ كان يؤكد ضرورة وجود تجمع يضم بلدان جنوب شرق آسيا ليساهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. إلا إنها لم ترَ النور إلا عندما وقع وزراء خارجية كل من " تايلاند، الفلبيين، ماليزيا، وإندونيسيا، سنغافورة " في ٨ آب– أغسطس عام ١٩٦٧ على إعلان بانكوك في تايلاند والمتضمن إنشاء تجمع إقليمي يعرف "رابطة جنوب شرق آسيا ". والتي مالبثت أن توسعت عضويتها بعد انضمام كل من بروناي عام ١٩٨٤، فيتنام عام ١٩٩٥، لاوس وميانمار عام ١٩٩٧ وكمبوديا عام ١٩٩٩. ليصبح بذلك عدد أعضائها عشر دول من إقليم جنوب شرق آسيا. فضلا عن وجود شركاء حوار وهم: استراليا، كندا، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي.

خارطة رقم (١)

دول رابطة جنوب شرق آسيا

المصدر:

الموقع الإلكتروني www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=967444&styleid=16

كما تسعى رابطة جنوب شرق آسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: أهداف سياسية متمثلة في العمل على منع توسع المد الشيوعي في الإقليم. أما الأهداف الاقتصادية، فتتمثل بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم، والعمل على إقامة منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة، وقاعدة إنتاجية متينة. وفي ما يخص الأهداف الأمنية تسعى الرابطة إلى احتواء النزاعات الحدودية الممثلة في:"النزاع حول السيادة على أجزاء من جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، النزاع بين ماليزيا وإندونيسيا على جزر سبيادان وليجنتان في بحر سولاويزي، النزاع بين ماليزيا والفلبيين حول إقليم صباح، النزاع بين تايلاند وكمبوديا حول معبد بريا فيهيار وحول خليج تايلاند، النزاع بين فيتنام وكمبوديا، والنزاع بين تايلاند ولاوس، والنزاع بين ماليزيا وسنغافورة حول جزيرة بولاتة يوتية في مضايق جوهور". ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم، عملت رابطة جنوب شرق آسيا على زيادة الاعتماد الأمني المتبادل فيما بينها عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات ومذكرات تفاهم لمواجهة التهديدات الأمنية، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية والابتعاد عن استعمال القوة العسكرية، لغرض تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

يعالج البحث المشكلة التالية:- "**على الرغم من قيام رابطة دول جنوب شرق آسيا باتخاذ إجراءات عديدة للوصول الى درجة عالية من الاعتمادية الأمنية إلا إن الأمن لم يتحقق بالمستوى المنشود، إذ ماتزال هناك العديد من الانقسامات والنزاعات الحدودية، التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي لدول الرابطة** ".

ينطلق البحث من فرضية مفادها:- "**تحول إقليم جنوب شرق آسيا بعد تأسيس الرابطة عام ١٩٦٧ من إقليم يغلب عليه طابع التوتر والصراع، إلى إقليم يغلب عليه السلام والأمن والتعاون؛ إذ أسهمت المبادرات الأمنية المشتركة في تعزيز الأمن الإقليمي لدول الرابطة** ".

ولقياس مدى الترابط الأمني بين دول رابطة جنوب شرق آسيا. لابد من تقسيم البحث

إلى ما يأتي:-

المحور الأول:-الحوار الأمني المتعدد الأطراف.

المحور الثاني:-الترتيبات الأمنية – العسكرية المشتركة.

المحور الثالث:-الترابط في مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

المحور الأول:-الحوار الأمني المتعدد الأطراف.

سعت الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا منذ تسعينيات القرن الماضي، لتكثيف حواراتها في القضايا الأمنية عبر مؤتمراتها الوزارية، والاعتماد على الحوار المتعدد الاطراف، وإعطاء الحوار صفة رسمية مؤسسية؛ وذلك لدوره في تعزيز الوضع الأمني من خلال تشجيع الدول على تبادل المعلومات والتعبير عن النوايا والحد من التوتر وفض الخلافات، وعقد الاجتماعات التي تساهم بدورها في زيادة الوضوح والمصداقية، ومن ثم في بناء الثقة المتبادلة[١].

وعملت الرابطة جنوب شرق آسيا على غرس ثقافة مؤسسية لإدارة النزاعات، والحد من الصراعات وعوامل الشك والريبة بين الدول الأعضاء؛ إذ لم تحارب دول الرابطة بعضها البعض منذ تأسيسها على أساس اعتبارها جماعة أمنية ناشئة يسعى أعضاؤها لمعالجة النزاعات البينية عبر آليات محددة ومنتظمة[٢].

ومن أهم الإجراءات التي أتخذت في هذا الصدد تأسيس مجلس أعلى في الرابطة يأخذ على عاتقة مهمة التأكيد على ضرورة بناء نظام أمني في جنوب شرق آسيا، والالتزام بحل جميع النزاعات بالطرق السلمية، والتخلي عن العدوان، والتهديد باستخدام القوة وغيرها من الإجراءات غير المتناسقة مع القانون الدولي. إضافة إلى دعم الأدوات السياسية للرابطة، وتعزيز التعاون في إطار معاهدة الصداقة والتعاون لجعل المنطقة متماسكة وسليمة مع مسؤولية مشتركة وشاملة للأمن، واحترام مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، وتعزيز مركزية الرابطة في تشكيل الهيكل الإقليمي المتطور لتعزيز الأمن[٣].

كما قامت رابطة جنوب شرق آسيا بترتيبات مؤسسية منتظمة لخلق فرص جديدة عن طريق عقد مؤتمرات و ورش عمل، وتدريبات واجتماعات لتبادل الخبرات، وإنشاء قنوات اتصال من أجل تعزيز الحوار والتعايش المشترك(٤). فضلاً عن ذلك إصدار اجتماع وزراء الخارجية الـ٤٩ في ١٢ يوليو ٢٠١٦ إعلان يؤكد على التزام المشترك بتعزيز الأمن والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، واحترام الكامل للعمليات القانونية والدبلوماسية دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية(٥).

يتضح مما سبق: إن الهدف الأساسي هو العمل على إنشاء منطقة حظر حرب في جنوب شرق آسيا من خلال تعزيز حوار أمني متبادل بين دول الرابطة.

المحور الثاني– الترتيبات الأمنية – العسكرية المشتركة:

أخذت دول جنوب شرق آسيا منذ تأسيس الرابطة التعاون بعضهم مع بعض في إقامة ترتيبات أمنية – عسكرية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية في عدة ميادين وهي ما يأتي:–

١–**العمليات العسكرية المشتركة:**– إقامة دول جنوب شرق آسيا عمليات عسكرية مشتركة فيما بينها لغرض تأمين الحدود ومواجهة الحركات الإرهابية المتطرفة منها: العمليات المشتركة بين ماليزيا وتايلاند، والفلبيين وتايلاند، وماليزيا وإندونيسيا، وسنغافورة وماليزيا، ومع بروناي والفلبيين أيضًا(٦).

٢–**الاتفاقيات العسكرية:**– عقدت دول جنوب شرق آسيا مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم منها: اتفاقية أمنية ثنائية بين ماليزيا وتايلاند عام ١٩٧٠، اتفاقية عسكرية ثنائية بين ماليزيا وسنغافورة عام ١٩٧١(٧)، اتفاقية آسيان للدفاع عن الطاقة، ومذكرات تفاهم بين ماليزيا وبروناي ١٩٩٢، وبين ماليزيا والفلبيين ١٩٩٤، معاهدة الدفاع المشترك بين ماليزيا وسنغافورة (٨)١٩٩٥.

كما وقعت كل من الفلبيين وإندونيسيا اتفاقية لتبادل المعلومات الأمنية وإجراء

الاتصالات في مايو ٢٠٠٢، ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك تايلاند وكمبوديا ليتم في ضوئها الاتفاق على تبادل المعلومات، والاتفاق على توقيع على قوائم المسافرين بشركات الطيران والقوائم السوداء، وقواعد البيانات المحوسبة ببصمات الأصابع، والمشاركة في التدريبات المشتركة وتعزيز مراقبة الحدود من خلال تحديد نقاط الدخول والخروج المشتركة[٩] . فضلاً عن ذلك تم عقد معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية التي وقعتها ثمان دول في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ تسمح للدول بمساعدة بعضها البعض في القضايا الجنائية، وتبادل الادلة، ووثائق الخدمة القانونية[١٠].

ومن أهم الخطوات المتبعة من قبل دول رابطة جنوب شرق آسيا للاستفادة من الترابط المعلوماتي هو قيام دول الرابطة بإنشاء مجلس تنسيق أمن شبكات الآسيان في أغسطس ٢٠٠١ لتطوير أمن المعلومات، وتطوير فرق الاستجابة الوطنية للطوارئ الحاسوبية، ليكون بمثابة انظمة انذار مبكر ضد االهجمات السيبرانية*، ولوضع حد للقرصنة الإلكترونية[١١]. وإنشاء مراكز وطنية لتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية المشتركة في جنوب شرق آسيا الهدف منها تعزيز الترابط الإلكتروني الذي بدورهُ يسهم في تعزيز الأمن في المنطقة [١٢].

٣-**التدريبات العسكرية المشتركة:**- سعت دول رابطة جنوب شرق آسيا إلى إجراء تدريبات عسكرية جماعية لتعزيز الإطار الأمني لرابطة جنوب شرق آسيا منها: تدريب القوات الجوية لتايلاند وسنغافورة في الفلبيين، تدريبات عسكرية مشتركة بين ماليزيا والفلبيين[١٣]، تدريبات مشتركة بين إندونيسيا وسنغافورة، وماليزيا وسنغافورة. وتدريبات عسكرية لضباط سنغافورة في مخيمات تايلاند وبروناي. إضافة إلى ذلك وضع برامج لإقامة تمارين عسكرية مشتركة، وتبادل الأنشطة في مجال التعليم والتدريب العسكري، والاتفاق على استعمال المرافق العسكرية لبعضهم البعض. ففي عام ١٩٩٧، أعلنت سنغافورة توفير موقع لتدريب ومرافق للطائرات العمومية الاندونيسية، كما قامت سنغافورة بتدريب طياري بروناي [١٤].

٤-التعاون في صناعة وتبادل الأسلحة:- منذ عام ١٩٧٨ اقترح وزير السياسة الأمنية في إندونيسيا الجنرال مارادان بانغبيان(Maradhan Banguyan) مشروع مشترك لإنتاج السلاح لدول جنوب شرق آسيا[١٥]. وفي منتدى الدفاع بين ماليزيا وسنغافورة تم التوقيع على مذكرة للتفاهم حول التعاون الصناعي الدفاعي لإنتاج الأسلحة المشتركة، والتسويق المشترك للمعدات الدفاعية، واتفاق بين شركة بندد الإندونيسية وشركة صناعة الأسلحة لسنغافورة. وفي عام ١٩٩٣ وقعت ماليزيا مذكرة لشراء طائرات اندونيسية الصنع [١٦].

وفي هذا الجانب اقترحت ماليزيا على دول الرابطة تنظيم اجتماع لوزراء الدفاع ينطوي على تسجيل الأسلحة من دول الرابطة، وضع نظام الإنذار المبكر لمنع تطوير الصراع، لتقوية آلية العمل الداخلي الأمني لرابطة جنوب شرق آسيا[١٧]. وكان ضمن خطط وزراء الدفاع لتطوير التعاون في مجال الصناعة العسكرية، والتعاون اللوجستي، والطب العسكري والاستعدادات العسكرية [١٨].

أما بالنسبة لضبط التسلح، فقد أعلنت دول رابطة جنوب شرق آسيا رغبتها في جعل المنطقة خالية من أسلحة دمار الشامل. وفي هذا الجانب وقعت دول الرابطة في ١٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥ على معاهدة بنكوك التي نصت على تعهد الدول الموقعة عليها بعدم استحداث، أو صنع الأسلحة النووية أو اقتنائها أو حيازتها أو السيطرة عليها أو اختبارها وقصر استعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية فقط[١٩].

المحور الثالث:-الترابط في مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية:

خلال تسعينيات القرن الماضي ظهر توافق اقليمي لتعاون دول جنوب شرق آسيا مع بعضهم البعض للتصدي للتهديدات العابرة للحدود: "تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، القرصنة البحرية، الإرهاب ". وفي هذا الشأن عقدت رابطة جنوب شرق آسيا اجتماعها الأول في مانيلا كانون الأول ديسمبر عام ١٩٩٧ وتم اصدار إعلان متضمن إقامة سلسلة من الاجتماعات الدورية على المستوى الوزاري، لتسهيل التنسيق فيما بين دول الرابطة [٢٠]. كما وضع الإعلان إمكانيات لتبادل المعلومات، وتنسيق السياسات مثل وضع ملحقين بالشرطة في جميع عواصم الرابطة، وإنشاء مركز رابطة أمم آسيان لمكافحة الجريمة عبر الوطنية الذي يكون بمثابة مركز للبحوث، ولتبادل المعلومات الجنائية بين ادارات الشرطة الوطنية[٢١].

وفي الاجتماع الثاني المنعقد في حزيران يونيو ١٩٩٩ في ميانمار قامت دول رابطة جنوب شرق آسيا بوضع برنامج لتنفيذ خطة عمل للرابطة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، والتوقيع عليه ووضع شرح لها في الجوانب الاستراتيجية وهي: إنشاء المرافق القانونية، والقدرات المؤسسة داخل الدول الأعضاء، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية تتشارك في إنشائها وتشغيلها والاستفادة منها الدول الأعضاء، وتبادل التدريب بين الدول، والتعاون في الإجراءات المتعلقة بالضبط وملاحقة وتسليم المجرمين[٢٢]. وقد تم ترابط دول رابطة جنوب شرق آسيا فيما بينهم لمكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية. وهي ما يأتي:-

١- مكافحة تجارة المخدرات:

لم تكتفِ دول رابطة جنوب شرق آسيا بتنسيق السياسات لمكافحة تجارة المخدرات فيما بينها، بل لجأت إلى عقد اجتماعات عديدة منها اجتماع في مارس ١٩٩٢ مشترك بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الرسمية للدول الاعضاء في

الرابطة للتعاون فيما بينهم، وللقضاء على تجارة المخدرات في المنطقة[٢٣].

فضلا عن تبني وزراء الخارجية لدول الرابطة في ختام الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين الذي عقد في مانيلا في يوليو ١٩٩٨ إعلان مشترك حول ضرورة القضاء على المخدرات، وجعل إقليم جنوب شرق آسيا خالية منها [٢٤].

٢- مكافحة الاتجار بالبشر:

تعاونت دول الرابطة فيما بينها لوضع حد لهذه التجارة من خلال تنفيذ برنامج البطاقة الذكية لتمكن المواطنين من القيام بالسفر، وربط موضوع الهجرة بالمواقع الإلكترونية لأعضاء رابطة جنوب شرق آسيا لسهولة الحصول على معلومات الموطنين. وفي يناير عام ٢٠٠٦ تم تفعيل استخبارات الهجرة في مؤتمر وزاري اقليمي حول تهريب البشر والتجارة بالاشخاص، ثم الاتفاق على تبادل المعلومات حول تجارة البشر، وتعزيز الحدود بالقوات الأمنية، والتكثيف من ضوابط المراقبة وآليات الرصد للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية[٢٥].

٣- مكافحة القرصنة البحرية:

في هذا المجال، قامت دول رابطة جنوب شرق آسيا بتطوير قواعد البيانات البحرية، وتطوير النهج التعاونية لخطوط الاتصالات البحرية، وتبادل المعلومات والتدريب في مجالات البحث والإنقاذ والقرصنة[٢٦]. ففي هذا الصدد اتفقت كل من ماليزيا والفلبيين في أغسطس عام ٢٠٠٠ القيام بدوريات بحرية مشتركة بين القوات البحرية، وحرس السواحل، وأجهزة المصايد والجمارك بهدف القضاء على القرصنة البحرية[٢٧].

وفي إطار تعزيز الشراكات الأمنية بين الدول المطلة على البحر الرئيس في جنوب شرق آسيا قامت كل من الفلبيين وإندونيسيا وماليزيا وفيتنام بتشكيل شبكة أمنية للقيام بعمليات عسكرية في البحر للرد على التهديدات الخارجية [٢٨].

كما نصت اتفاقية التعاون الإقليمي للآسيان لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن بصيغتها النهائية عام ٢٠٠٤ على التعاون من خلال إنشاء مركز لتبادل المعلومات في سنغافورة، وبناء القدرات وتدريبات عسكرية مشتركة، وتسهيل تسليم المجرمين، وتشجيع السفن على اتخاذ تدابير الحماية. دخلت هذهِ الاتفاقية حيز التنفيذ عام ٢٠٠٦ بعد توقيع اعضاء رابطة جنوب شرق آسيا عليها[٢٩].

كما قامت كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا بدوريات مشتركة في مضيق ملقا باستعمال التكنولوجيا المعقدة التي تستخدمها اليابان في الملاحة، وتشديد المراقبة من قبل المنظمة البحرية الدولية الجديدة التي تقع في كوالالمبور والتي تقوم بإرسال التقارير عن الأنشطة المشتبه بها إلى تلك الدول لضمان أمن مضيق ملقا [٣٠].

إضافة إلى ذلك شاركت كل من سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وبروناي وتايلاند وفيتنام في عام ٢٠١٠ بمناورات بحرية في بحيرة ملانو قبالة جزر اندمان ونيكوبار[31]. فضلا عن ذلك قامت دول رابطة جنوب شرق آسيا بزيادة انفاقها العسكري لشراء غواصات وسفن بحرية، وبناء أساطيل وقواعد بحرية كل ذلك من أجل محاربة القرصنة وعمليات الصيد غير المشروع، والقيام بدوريات أمنية مشتركة بصورة مستمرة لحماية سواحلها ومناطقها الاقتصادية[٣٢].

٤-مكافحة الإرهاب:

أدركت دول جنوب شرق آسيا بعد أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١ أن الإرهاب أخطر تهديد يواجه أمن المنطقة. الأمر الذي دفع الدول للتكاتف بعضها مع بعض، وبذل جهود كبيرة لمواجهة خطر التنظيمات الإرهابية، ولتحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم[٣٣].

من الإجراءات الأولية التي تم أتخاذها في هذا المجال توقيع كل من ماليزيا وإندونيسيا والفلبيين على اتفاقية ثلاثية نصت على تدريبات عسكرية مشتركة، وعمليات مشتركة لمطاردة الحركات الإرهابية، وإنشاء خطوط ساخنة لتبادل المعلومات

الاستخباراتية، وتقاسم قوائم المسافرين في شركات الطيران [٣٤]. ومن ثم توسعت تلك الإجراءات لتشمل دول رابطة جنوب شرق آسيا بأكملها أي على مستوى إقليمي متعدد الأطراف[٣٥] . ففي هذا الصدد عقدت القمة السابعة للرابطة في ٥ نوفمبر ٢٠٠١، وأصدرت إعلانًا بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب الذي أدانت فيهِ الإرهاب بكافة صورهِ وأشكالهِ، واعتبرتهُ تهديدًا مباشرًا لقدرة رابطة جنوب شرق آسيا على تحقيق أهدافها. لذا لابد من العمل معًا على قمعهِ ومكافحتهِ[٣٦]. ومن أهم النقاط التي تضمنها الإعلان. ما يلي [٣٧]:-

١- إعلان الإرهاب تحديًّا خطير إزاء استقرار وأمن المنطقة "الإرهاب اعتداء على كل واحد منا".
٢- تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الإرهاب.
٣- الدعوة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون في تنفيذ القانون.
٤- دعوة الاعضاء إلى التوقيع والتصديق والانضمام إلى جميع الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.
٥- الدعوة إلى تحسين قدرات قوات الأمن، وعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريبات إقليمية.
٦- إعلان الرابطة عن نيتها مناقشة واستكشاف الأفكار والمبادرات العملية لزيادة دور الرابطة في المجتمع الدولي، والمشاركة فيه لجعل مكافحة الإرهاب مسعى إقليمي وعالمي.

وبعد تفجيرات بالي(Bali) عام ٢٠٠٢، أدركت دول رابطة جنوب شرق آسيا أن النهج الإقليمي لمكافحة الإرهاب أصبح شرطًا لاغنى عنه[٣٨]. الأمر الذي دفع دول الرابطة في القمة الثامنة ٢٠٠٢ التأكيد على مواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، ورفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات في المعركة ضد الإرهاب. كما حذرت الرابطة الدول الأجنبية من تقديم المشورة لمواطنيهم لتجنب السفر إلى جنوب

شرق آسيا: " إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تجنب النصح العشوائي لمواطنيهم بالامتناع عن زيارة أو التعامل مع دولنا في غياب الأدلة لإثبات الشائعات عن الهجمات الإرهابية المحتملة"(٣٩).

في تموز يوليو عام ٢٠٠٣ أعلنت ماليزيا إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب لجنوب شرق آسيا، يعد المركز بمثابة وحدة بحث لرصد ونشر وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وعقد حلقات دراسية منتظمة، وإقامة حملات توعية، والمساعدة في تدريب أمن الحدود (٤٠). وعقدت الرابطة في كانون الثاني يناير حلقة عمل لمكافحة الإرهاب لمدة يومين في جاكرتا، تضم وزراء العمل والخارجية والمالية، ومكتب النائب العام. و وكالة الاستخبارات الوطنية، لمناقشة سبل إحباط تمويل الجماعات الإرهابية، وتقديم دورات تدريبية على مستوى متميز لضباط الشرطة، وتعزيز الاتصالات لتفكيك الشبكات الإرهابية(٤١). وفي هذهِ الأثناء، دعت إندونيسيا دول الرابطة لعقد معاهدة لتسليم المجرمين للمسارعة في القضاء على الإرهابيين في الإقليم(٤٢).

ومن أهم الإجراءات التي أتخذتها دول جنوب شرق آسيا هو عقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب (ACCT) في عام ٢٠٠٧ تم التوقيع عليها من قبل جميع دول الرابطة. وتم وضع تعريف مشترك للإرهاب وقد التزم الموقعون بتقاسم البيانات مع دوائر الاستخبارات الوطنية الأخرى، وتجميد الاموال المصرفية للجماعات الارهابية لتثبيط تمويل الإرهاب، وتقديم المساعدة من خلال التحقيقات والتعاون في تسليم المشتبهة في إنهم إرهابيون بأعتراف الجميع(٤٣). إضافة إلى ذك وضعت دول رابطة جنوب شرق آسيا خطة عمل شاملة في عام ٢٠٠٩ لمكافحة الإرهاب(٤٤). وإنشاء وكالة وطنية جديدة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٠ للعمل على نزع التطرف ومقاومة الحركات الإرهابية (٤٥).

يتضح ما سبق: أن دول جنوب شرق آسيا تعاونت فيما بينها، واتخذت عدة إجراءات في مجال قمع وحظر ومكافحة الإرهاب، هذا التعاون إن دل على شيء، فإنهُ يدل على مدى الترابط والاعتماد الأمني بين دول رابطة جنوب شرق آسيا لتحقيق الأمن للإقليم.

٥-مكافحة التهديدات البيئية:

تعد منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق عُرضة للأعاصير والفياضانات والعواصف والزلازل والانفجارات البركانية بسبب موقعها الجغرافي(٤٦). الأمر الذي جعل دول الرابطة تُدرك أن تلك التهديدات تشكل خطراً كبيراً على أمنهم البيئي لما تسببهُ لهم من اضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية. من هنا أدركت دول الرابطة مدى أهمية وضرورة التكاتف والتعاون والاعتماد على بعضهم البعض لمواجهة تلك التهديدات، والعمل على التقليل من أضرارها قدر الأمكان(٤٧).

ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الصدد عقد العديد من الاجتماعات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وإنشاء مراكز لإدارة الكوارث البيئية منها: عُقد أول اجتماع إقليمي للخبراء بشأن الكوارث الطبيعية عام ١٩٧١ وأعقبهُ الإعلان المشترك للرابطة بشأن المساعدة المتبادلة لإدارة الكوارث عام ١٩٧٦ (٤٨). الاعتراف بالتلوث بالضباب مصدر تهديد للأمن البيئي في رابطة جنوب شرق آسيا عام ١٩٨٥ مع عقد اتفاق بشأن حفظ الموارد الطبيعية وحماية الطبيعة. واتفاق كوالالمبور حول البيئة والتنمية عام ١٩٩٠، وقرار سنغافورة بشأن البيئة والتنمية، وعقد ورش عمل حول التلوث العابر للحدود عام ١٩٩٢. إضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماع وزاري حول البيئة عام ١٩٩٤ لمعالجة مشكلة التلوث بالضباب، وفي عام ١٩٩٥ وافقت الدول الأعضاء في الرابطة على خطة التعاون للتلوث العابر للحدود، وإنشاء فرق عمل فنية بهدف وضع التشغيل وتأسيس التدابير الواردة في خطة التعاون(٤٩).

وفي الاجتماع الوزاري حول الضباب المنعقد عام ١٩٩٧، تم صياغة خطة عمل إقليمية خاصة بالضباب لتوفير المزيد من الالتزام و وضع تدابير تعاونية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا لمعالجة مشكلة الضباب، ومنع حرق الغابات والاراضي عن طريق إدارة أفضل السياسات وإنشاء الآليات التشغيلية وتعزيز القدرة الإقليمية للرابطة، و وضع استراتيجيات للتعامل مع الغلاف الجوي، والترويج لحماية البيئة،

وإنشاء نقاط اتصال وطنية، وتعزيز آليات المراقبة والرصد، وإنشاء نظام الإنذار المبكر لتعزيز التعاون الإقليمي للرابطة في مواجهة التهديدات البيئية [٥٠].

وفي نيسان إبريل عام ١٩٩٩، اعتمدت رابطة جنوب شرق آسيا سياسة تحث بها الدول الأعضاء على ضرورة تنفيذ القوانين واللوائح، وعقد العديد من جلسات الحوار، و ورش العمل لتعزيز سياسة عدم حرق المزارع، وإنشاء ترتيبات إطفاء إقليمية فرعية[٥١]. وحثت دول الرابطة في عام ٢٠٠٢ ضرورة حديث آليات الرصد والمراقبة، وتعزيز حملات التثقيف والتوعية، وتسهيل تبادل معلومات بين الدول الأعضاء، وإصدار قانون للبيئة من قبل جميع الدول الاعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا ينص القانون على " الدول الاعضاء في الرابطة ملزمة بعدم التسبب في ضرر للبيئة للدول الأخرى " انطلاقا من فرضية تؤكد أن التهديدات البيئية في بلد معين تنتقل تأثيراتها وأضرارها إلى الدول الأخرى[٥٢].

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الرابطة هي موافقة وزراء البيئة للدول الستةَ "سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، فيتنام، ميانمار، بروناي" بالتوقيع على اتفاقية آسيان الإقليمية بشأن تلوث الضباب العابر للحدود في كوالالمبور في ١٠ يونيو ٢٠٠٢ دخلت حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣[٥٣]. بهدف إنشاء عدد من الإجراءات الوقائية على المستوى الإقليمي للحد من ضعف الرابطة، و لوضع نهج مشترك للتعاون للإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الكوارث [٥٤]. فضلاً عن إعلان سنغافورة بشأن تغير المناخ والبيئة في عام ٢٠٠٧ الذي يهدف إلى تطلع دول الرابطة لحلول عالمية للتصدي لتغيير المناخ، وتأكيد على ضرورة قيام الرابطة التكيف مع تغير المناخ من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوطنية والإقليمية [٥٥].

كما قامت دول رابطة جنوب شرق آسيا بإنشاء مركز تنسيق لإغاثة وإدارة الكوارث في عام ٢٠١١ مقرهُ في جاكرتا يقوم بمهمة تسهيل التنسيق بين السلطات الوطنية والمنظمات الدولية، وتسهيل التعاون بين الأطراف لإدارة الكوارث، وجمع

البيانات وتوحيدها ونشرها، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية تسمح للمزيد من التواصل الفعال، وتقليل الوقت والجهد المطلوب في البحث عن البيانات(٥٦).

سجلت دول جنوب شرق آسيا أعلى درجات التلوث بالضباب في أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٣. وكان عام ٢٠١٣ أشد الأعوام ضررًا؛ إذ بلغ التلوث بالضباب مستويات خطرة، الأمر الذي دفع دول الرابطة إلى إعلان حالة الطوارئ أستجابة لأزمة الضباب، وافق قادة الرابطة في أكتوبر ٢٠١٣ على اعتماد نظام المراقبة، مشاركة البيانات عبر الأقمار الصناعية، وتكثيف عملية التعاون الإقليمي(٥٧).

إضافة إلى ذلك عقدت دول الرابطة العديد من الاتفاقيات لحماية التنوع البيولوجي، واتفاقية إقليمية لإدارة المياه، واتفاقية لصيد الأسماك، واتفاقيات للمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض، واتفاقية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، و وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بانبعاثات المستنفذة للأوزون(٥٨). وتنسيق سياسات تشجيع الطاقة النظيفة للحد من مخاطر التلوث، وخفض انبعاثات التلوث، وتنفيذ إجراءات عاجلة بشأن الاستدامة والمرونة من أجل حماية البيئة (٥٩).

وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات المتخذة لغرض مواجهة التهديدات البيئية والحد منها إلا إن دول رابطة جنوب شرق آسيا لم تستطع الحد من تلك المخاطر؛ وذلك لعدم وجود استراتيجية متماسكة قوية؛ إذ أغلب الاتفاقيات والقوانين غير الملزمة هذا من جانب، أما من جانب آخر عدم قدرة دول الرابطة على استحداث نظام بيئي مشترك؛ وذلك لعدم قدرة الرابطة على تحمل التكاليف الباهضة التي تنفرض عليها جراء استحداث ذلك النظام، فقد جرت العادة أن الدول لا تدخل في أي نظام إلا إذا كانت الفوائد التي تحصل عليها أكثر من التكاليف المفروضة عليها (٦٠).

وقد قامنا بإجراء مسح إحصائي للتعرف على نسبة قطاع الاعتمادية الأمنية في رابطة جنوب شرق آسيا للمدة من عام (١٩٦٧–٢٠١٧). باستخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ إذ اعتمدنا في إجراء هذا التحليل على إحدى وحدات قياس تحليل المضمون المتمثلة

بوحدة الموضوع، والجدول الآتي تمثل نتائج المسح التحليلي باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والارتباطية ووصفها وصفًا موضوعيًّا كميًّا وتفسيرها وكالآتي:

جدول رقم (١)

نوع الاعتمادية الأمنية في رابطة جنوب شرق آسيا

ت	نوع الاعتمادية الامنية	التكرار	النسبة %	المرتبة
١	الترابط في مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية	٣٤	٦٣	الاولى
٢	الترتيبات الأمنية –العسكرية	١٤	٢٥.٩	الثانية
٣	الحوار الأمني المتعدد	٦	١١.١	الثالثة
	المجموع	٥٤	١٠٠ %	

يتضح لنا من الجدول أعلاه تركز الاعتمادية الأمنية في الرابطة منذ السبعينيات ولغاية ٢٠١٧ على ثلاثة محاور رئيسة هي على التوالي وفقا لتوزيعها النسبي: " الترابط في مكافحة العابرة للحدود الوطنية، والترتيبات الأمنية – العسكرية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا، والحوار الأمني المتعدد ". وقد بلغ عدد تكرارات الاعتمادية الأمنية(٥٤). أما بقية أنواع الاعتمادية، فقد بلغ عدد التكرار، في الاعتمادية الاقتصادية (٤٥)، وبلغ مجموع تكرار الاعتمادية الثقافية والاجتماعية (٩)، أما الاعتمادية السياسية، فقد بلغ عددها (٥)، و بلغ المجموع الكلي للتكرارات لاربعة أنواع من الاعتمادية في رابطة جنوب شرق آسيا (١١٣). ومن ثم تم التوصل عن طريق نظام التكرارات، وتطبيق نظام النسبة المئوية على النسبة الإجمالية للاعتمادية الأمنية في رابطة جنوب شرق آسيا وهي ٤٧، ٨%.

الخاتمة والاستنتاجات:

يتضح لنا أن الاعتماد الأمني بين دول رابطة جنوب شرق آسيا واضح جدًّا، والمنظومة الأمنية في الرابطة حققت درجة نجاح عالية. وتحول إقليم جنوب شرق آسيا من إقليم يسوده النزاعات والانقسامات إلى إقليم يسوده الأمن والتعاون والسلام. والدليل أن دول الرابطة لم تحارب بعضها البعض منذ تأسيس الرابطة؛ إذ نجحت رابطة جنوب شرق آسيا في احتواء النزاعات بين الدول الأعضاء، ومنع تحولها إلى نزاعات حادة أو إلى مستوى الحروب والمتمثلة في النزاع بين ماليزيا وإندونيسيا على جزر سبيادان وليجنتان في بحر سولاويزي، النزاع بين ماليزيا والفلبيين حول إقليم صباح، النزاع بين تايلاند وكمبوديا حول معبد بريا فيهيار و حول خليج تايلاند، النزاع بين فيتنام وكمبوديا، والنزاع بين ماليزيا وسنغافورة حول جزيرة بولاتة يوتية في مضايق جوهور". من أهم الإجراءات التي يتوجب على دول الرابطة القيام بها لزيادة نسبة الاعتمادية الأمني في المستقبل. مايلي:-

١- تشكيل قوات عسكرية مشتركة.

٢- تشكيل لجان أمنية وعسكرية تضم خبراء عسكريين من الدول الأعضاء.

٣- تفعيل العديد من الاتفاقيات ومذكرات تفاهم واللجان الأمنية.

٤- تعزيز بناء الثقة والحوار المشترك بين الدول الأعضاء.

٥- تشكيل لجان مشتركة لمراقبة الحدود الخارجية للدول الأعضاء.

٦- اتخاذ إجراءات مشتركة حول الهجرة غير الشرعية، واللجوء السياسي بين الدول، والعمالة غير الشرعية.

٧- اتباع سياسات وخطط موسعة وأكثر تطورًا للقضاء على تجارة المخدرات والبشر، والقرصنة البحرية والإلكترونية.

٨- تشكيل لجان لتوصل إلى تسويات سلمية لحل النزاعات الحدودية التي تزعزع الأمن الإقليمي، ولاسيما إلى نزاع بحر الصين الجنوبي الذي يعد التهديد الأسوأ لسلم وأمن الرابطة، وأخطر تحدي لدور الرابطة في إدارة الصراع الإقليمي.

٩-وضع سياسات دفاعية مشتركة.

١٠- إيجاد حلول للعديد من الحركات الانفصالية التي تطالب بالحكم الذاتي، والعمل على احتواء الجماعات الاثنية المتفرقة.

١١- إنشاء مراكز أمنية متخصصة مهمتها القيام بعمليات البحث والرصد والمتابعة، وجمع البيانات الأمنية والعسكرية.

١٢- إنشاء محكمة مركزية للرابطة تقوم بمهمة تسوية النزعات القائمة بين الدول، والنظر في القضايا المزعزعة للأمن الإقليمي.

١٣- تشكيل لجان لترسيم الحدود وفق قوانين دولية.

١٤- منع سباق التسلح، وتجنب المعضلة الأمنية في المنطقة.

١٥- تشكيل لجان للعمل على وضع سياسات بيئية مشتركة والعمل على حماية الموارد الطبيعية المشتركة، وإنشاء مراكز لمراقبة تغير المناخ والتوصل إلى حلول للمشاكل البيئية قبل تفاقمها.

M.E.R.C ISSN 2536-9504

الهوامش والمصادر والمراجع

(١)– سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية العدد (١٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ص٢٣–٢٥.

(٢)– عشور قشي، جنوب شرق آسيا: من تكوين الصراع الإقليمي الى الجماعة الأمنية الإقليمية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(٦)، المركز الديمقراطي العربي، برلين –ألمانيا، ٢٠١٨، ص١٤٢.

(3)-Susumn Yamakage , Evolving ASEAN and changing Roles og the TAC , in book "Building ASEAN community:political –security and socio-cultural Reflections, Economic Research institute for ASEAN and East Asia,vol(4) , National Library of indonesia ,2017,p45.

(4)-Alice D.Ba , Regional Security in East Asia ASEANs Value Added and Limitations , Journal of Current Southeast Asian Affairs , vol(29) , No(3), 2010 , p117.

(5)-Aileen Baviera ,preventing war Building a Rules-based order: challenges facing the ASEAN Political-Security Community, in book "Building ASEAN Community:Political –Security and Socio-Cultural Reflections, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia,vol(4) , National Library of indonesia ,2017,p15.

(6)-Amitav Acharya ,Constructing a Security Community in Southeast Asia ASEAN and the Problem of Regional Order, London , 2003,p62.

(7)-lbid,p62.

(٨)–وصفي عقيل، السياسة الخارجية الماليزية تجاه رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مجلة المنارة، العدد(٤)، المجلد (١٨)، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٢، ص٣٣٩.

(9)-Jonathan T.chow , ASEAN Counter Terrorism Cooperation Since 9/11, ASIAN Survey ,vol (xLV), No(2),university of California press, march2005,p305.

(10)- lbid,p319.

* تعرف الهجمات السيبرانية:على أنها فعل يقوض من قدرات شبكة الكومبيوتر لغرض قومي أو سياسي، من خلال استغلال نقطة ضعف ما تمكن المهاجم من التلاعب بالنظام ومن بين الهجمات السيبرانية هي: "سرقة كلمات المرور للمستخدمين للتسلل في النظام، هجمات رفض

أداء الخدمة، التجسس على المسخدمين، استعمال البرمجيات الخبيثة ".للمزيد انظر:نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني "التهديد المتصاعد لإمن الدول "، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد (٨)، العدد(٢)، العراق، ٢٠١٨، ص١٩١.

(11)-Jonathan T.Chow, op.cit, ,p314.

(12)-Amitav Acharya , Terrorism and Security in Asia: Redefining Regional Order? ,Asia Research Center ,Working paper ,No(113), National Library of Australia , October , 2004 , p12.

(13)-The ASEAN Experience insights for Regional Political Cooperation , Analytical Note , Geneva Switzerland , February 2007,p13. http//www.southcenter.org.

(14)-Amitav Acharya , Constructing a Security Community in Southeast Asia ASEAN and the Problem of Regional Order ,op.cit , p147,p149.

(15)-lbid , p147.

(16)- Amitav Acharya ,op.cit ,p149.

(17)-Mohamad Faisol Keling, The Development of ASEAN from Historical Approach , Asian social science , vol (7), No(7), university of Malaysia , July,2011 , p177.

(18)-Alice D.Ba ASEAN The: changing Regional Order The ARF ,ADMM ,and ADMM-plus, in book "Building ASEAN Community:Political – Security and Socio-Cultural Reflections, Economic Research institute for ASEAN and East Asia ,vol(4) , National Library of indonesia ,2017,p45.

(١٩)–نورهان الشيخ، العولمة والأمن في آسيا، في كتاب "آسيا والعولمة "، تحرير محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٦١.

(20)-Felix Heiduk , Indonesia in ASEAN Regional Leadership between Ambition and Ambiguity , SWP Research paper , RP(6),Berlin,April,2016,p14.

(21)-Jonathan T.chow , op.cit ,p305.

(٢٢)–مدحت أيوب، التهديدات غير العسكرية للأمن في آسيا، في كتاب" قضايا الأمن في آسيا"، تحرير هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٢٦.

(٢٣)–عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا، في كتاب "آسيا والتحولات العالمية "، تحرير محمد السيد سليم، مركز الدراسات الآسيوية، ط١، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٥٦.

(٢٤)–مدحت أيوب، مصدر سبق ذكرة، ص٣٢٦.

(25)- The ASEAN Experience Insights for Regional Political Cooperation ,op.cit , p41,p45.

(26)-Amitav Acharya , , Constructing a Security Community in Southeast Asia ASEAN and the Problem of Regional Order , op. cit , p175.

(٢٧)–نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكرة، ص١٦٢.

(٢٨)–دلال محمود السيد، القرن الصيني ؟الانقلاب التدريجي لمعادلات الأمن في جنوب وجنوب شرق آسيا، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٠٥)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٦.

(٢٩)–يونس مؤيد يونس، إدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٥، ص٢١١–٢١٢.كذلك ينظر:مارتن ميرفي، الاستجابات الامنية للقرصنة في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا والصومال، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد(١٨٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابوظبي، ٢٠١٤، ص٢١.

(٣٠)–باراخ خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٩٠.

(٣١)–ونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكرة، ص٢١٥.

(٣٢)–سنجانا جوشي، مصدر سبق ذكرة، ص ص١٦–١٨.

(33)-Amitav Acharya , Terrorism and Security in Asia: Redefining Regional Order?,op.cit , p3.

(34)-lbid,p11.

(35)-SENIA Febrica , Securitizing Terrorism in Southeast Asia , Asian Survey , vol (50), No(3),university of California, 2010, p573.

(٣٦)–محمد فايز فرحات، الحرب ضد الارهاب في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية،

العدد(١٥٠)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٧٠.

(37)-Jonathan T.chow , op.cit ,p309.

(38)-Felix Heiduk , op.cit , p15.

(39)-Jonathan T.chow , op.cit ,p315.

(40)-SENIA Febrica , op.cit , p583.

(41)- SENG.Tan and Hitoshl Nasu ,ASEAN and The Development of Counter –Terrorism law and Policy in South East Asia , Counter Terrorism law and Policy in South East Asia , university of New south Wales law Journal , vol(39), No(3), January , 2016 , p1230.

(42)-lbid,p1229.

(43)- Felix Heiduk , op.cit , p15.

(44)- SENG.Tan and Hitoshl Nasu , op.cit , p1227.

(45)-Felix Heiduk , op.cit , p16.

(46)-Venkatachalam Anbumazhi, Ensuring ASEAN Sustainable and Resilient future , in book "Building ASEAN Community:political – Security and Socio-Cultural Reflections, Economic Research institute for ASEAN and East Asia ,vol(4) , National Library of indonesia ,2017 ,p311.

(47)-Scott Adam Edwards and felix Heiduk , Hezy Days: Forest Fires and the Politics of Environmental Security in Indonesia , Journal of Current South East Asian Affairs, vol(34), No(3), 2015 ,pp70-71.

(48)-Felix Heiduk , op.cit , p25.

(49)-Daniel Heilmann , After indonesias Ratification:The ASEAN Agreement on Transboundary Haze pollution and its Effectiveness as a Regional Environmental Governance tool, Journal of current southeast Asian Affairs, vol(34),No(3),2015, p101.

(50)-Daniel Heilmann ,op. cit , p101.

(51)-lbid,p102.

(52)--lbid,p103.

(53)-lbid , p96.

(54)-Felix Heiduk , op.cit , p26.

(55)-Mely caballero- Anthony , Form Comprehensive Security to Regional Resilience:coping with Nontraditional security challenges , in book "Building ASEAN Community:Political –Security and Socio-Cultural Reflections, Economic Research institute for ASEAN and East Asia,vol(4) , National Library of indonesia ,2017,p133.

(56)--Daniel Heilmann ,op. cit , p107.

(57)-Daniel Heilmann ,op. cit , p100.

(58)-Venkatachalam Anbumazhi , op.cit ,p310.

(59)-lbid,p314.

(60)-Daniel Heilmann ,op. cit , pp97-98.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 64 June 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)